الفصل الأول
الوضع الغذائي في العالم

obeikandl.com

obeikandl.com

المبحث الأول

خلفيـــة تاريخيـــة

عرف الإنسان المجاعة منذ فجر الحياة، وعرف أيضًا صيغ التغلب عليها، من خلال وضع آليات إستراتيجية للأمن الصحي والغذائي، وبالتالي، زيادة الموارد والتبادل والتعاون بين الأقاليم والشعوب.

وقد أشارت الكتب السماوية، والأساطير والآثـــار القديمـــة إلى إشـــكالية الصراع الأزلي بين الإنسان والطبيعة ومحاولة المجتمعات والدول تنظـــيم وإدارة شؤون مواردها الأساسية، وفي صدارتها الغذاء، نظرا لأنه يشكل قطب الرحـــى في الحياة، ذلك أن الإنسان يستطيع بالكاد أن يعيش محرومًـــا مـــن أي شـــيء باستثناء الطعام والماء. وبحوزتنا مثال حي وهو أول إشارة من **القرآن الكـــريم**، في محاولات الإنسان القديمة لإيجاد احتياطي غذائي استراتيجي.

وأول تعريف حداثي عن **الأمن الغذائي**، من خلال قصة **الـــنبي يوســـف** عليه السلام مع **فرعون مصر**[1]. بينما فشل العالم اليوم في تحقيق هذا التـــدبير اليوم، رغم وجود الوسائل والأدوات المتقدمة بما في ذلك المنظمات العالمية التي تعمل بشكل دؤوب لتكوين احتياطي ثابت لحماية الإنسان من الجوع والمرض،

---

[1] قصة الرؤيا التي رآها فرعون مصر عن سبع سنوات عجاف قادمات، فنصح النبي يوسف عليه السلام، بتخزين الحبوب وحفظها ثم العمل بنظام الحصص في توزيعها على المواطنين، سورة يوسف، الآيات (٤٢ – ٤٩) من القرآن الكريم.

والارتقاء بالحياة والعلاقات الإنسانية خطوة نحو الحياة الكريمة من حالة التخمة والعوز الثنائية التي تطغى حاليا على عالمنا المعاصر.

والجدير بالملاحظة، أن النظام العالمي يستطيع في ظل الظروف الراهنة أو حتى في ظروف أشد منها تجاوز ظاهرة المجاعة أو الحد من آثارها، وبالتالي، حصر مشكلة الغذاء أو أزمته أو فجوته، وعلى هذا الأساس تبلور رأي عام دولي واسع وقوي يضم المفكرين والفنانين إلى جانب المسئولين السياسيين ورجال الدين وعامة الشعوب يحارب المجاعة لا في نتائجها أو كوارثها بل في أسبابها وجوانبها التي تؤدي إليها، ويدعو لإقامة **نظام حياة بشرية جديدة أكثر عدلاً ومساواة وأقل جشعًا واحتكارًا واستغلالا.**

وقد بات في حكم المؤكد أن هذه المشكلة العالمية، لا تعود إلى سبب واحد، بل إلى عدة أسباب من النظم والشروط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، تبدأ على المستوى المحلي وتنتهي في مسئولية شبكة أخطبوطية، من القوى الدولية الكبرى المسيطرة على العالم بدءًا من المواد الخام وانتهاء بالصناعة الغذائية والعلوم والتكنولوجيا المتطورة التي تمكن من مضاعفة الإنتاج والتسويق..الخ.

وإذا كان البعض يعتقد أن زمن المجاعات الكبرى قد ولّى مع الثورة الصناعية والتقدم التكنولوجي، إلا أن أزمة الغذاء التي انفجرت في سنة (١٩٧٢م) أبرزت المشكلة من جديد، رغم أن الهيئات الدولية كان قد سبق لها أن أشارت إلى وقوع هذه الأزمات.

وإذا سلمنا أن العجز الغذائي مشكلة قديمة، فإن الجديد في الموضوع هـــو الوعي الحاد لمخاطر المشكلة والعمل الجديد لمجابهتها إن بتوفير الكميات اللازمة من الغذاء أو بتحسين أداء نوعيتها. إلا أن هذا الانتباه لم يكن ليحصـــل إلا في الأزمات الحادة خلال سنوات (١٩٦١م – ١٩٦٦م) وســـنوات (١٩٧٢م–١٩٧٤م) إلا أن الرأي العام سرعان ما يفقد ذاكرته بانتهاء هذه الأزمات، مُرجعًا هـــذه الأزمات إلى عامل الطبيعة وتقلبات المناخ، رغم أن المعنيين بالترقيات الطقســـية يرون غير ذلك، وهي أن الوقائع العلمية تفيد أننا نعيش سنوات طقسية جيـــدة جدًا وغير طبيعية.[١]

زراعة الأرز التقليدية لمصلحة من؟ (FAO.ORG)

[١] د. زياد الحافظ، أزمة الغذاء في الوطن العربي، معهد الإنماء العربي، فرع لبنان، ط٢، سنة ١٩٨١.

أيضًا، من الأهمية بمكان الإشـــارة إلى أن الـــدول المتقدمـــة (Les pays développés) التي تسيطر على نحو (٥٠%) من الإنتاج العالمي للغذاء تستخدم مواردها سلاحًا سياسيًا ماضيًا لإخضاع الشعوب لإرادتها ومصالحها ونفوذها، بل أكثر من ذلك أن هذه الدول تعمد في أغلب الأحيان إلى تحطيم اقتصاديات الدول الناميـــة (Les pays en voie de développement) وأنمـــاط إنتاجهـــا الزراعي وأنواعه وفئاته، وتتلاعب بالعلوم وبرامج المساعدة والتنمية والإصلاح وغير ذلك، لكي تفرض سلعتها هي، وموادها الغذائية والزراعية، وتدمير مـــا عداها لكي يسهل عليها تنفيذ أغراضها السياسية.

وإذا استعرضنا الصراعات السياسية في عالمنا المعاصر، والنقاط الساخنة فيه، نجد دور السلاح الغذائي، والحرب التجارية، في هذه الصراعات، بـــدءًا مـــن التحكم في تقديم المساعدات وأحجامها وأنواعها، وانتهاء بالحصار الاقتصادي، أو حر التجويع، ومرورًا بالأسعار والأنظمة الدولية للتجارة، وإيفـــاد الخـــبراء والبعثات والنصائح وبيع التكنولوجيا والمنح الدراسية.

إن كل المؤشرات لجهة أزمة الغذاء تشير إلى مسئولية النظـــام العـــالمي في استمرارها وارتفاع خطها البياني سواء كانت هذه المسئولية أخلاقية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وهي مؤشرات تؤكد براءة الطبيعة من أزمة الغـــذاء، وبالتالي، ولدت فكرة الأمن الغذائي (La sécurité alimentaire)، التي شـــاع استخدامها في العالم، وتحولت إلى عنصر رئيسي في برامج واستراتيجيات الدول والأحزاب والثورات والمفكرين. ذلك أن خطر نقص الغذاء لا يمكن رده بجيش أو سلاح، فأزمة الغذاء أشد فتكًا من أي عدو أو قنابل.

وتحتل أزمة الغذاء في الوطن العربي حيزًا لا يستهان به في التحديات الحقيقية التي يواجهها الوطن العربي حاليًا ومستقبلاً، ولا تزال الخطط التي تم إعداها لمواجهتها دون الطموحات المطلوبة، ودون أن تكون مناسبة أو فعّالة، أو شاملة لكل أجزاء الوطن العربي (Le monde arabe)، أي لحمايته من التهديد والضغوط والابتزاز وعمليات الحصار المستمرة والعقوبات التجويعية من هذا الظرف أو ذاك.

لاغَرو إن قلنا أن صورة الأمن الغذائي في الوطن العربي تهز المشاعر وقائمة، فالعالم العربي أكبر مستورد للحبوب في العالم. وفي إحصاءات حديثة للمنظمة العالمية للتجارة، فإن العالم العربي يعيش على الخارج بنسب (٧٠%) من احتياجات القمح، و (٧٤%) من احتياجاته من السكر، و (٦٢%) من احتياجاته من الزيت، رغم ما يتمتع به الوطن العربي (١٠% من مجموع المساحة الكلية للعالم) من مساحة غير محدودة من الأراضي الزراعية والمياه، والتنوع البيئي والمناخي، والتكامل البشري والثرواتي.

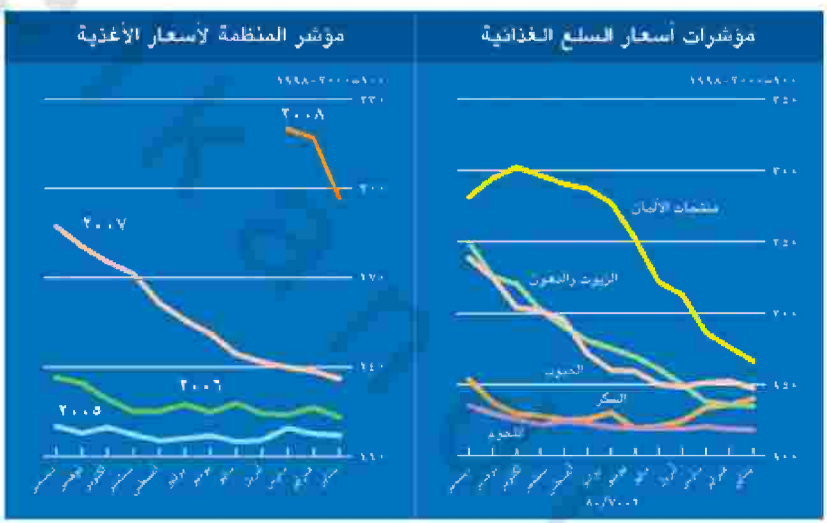

وثيقة تبين أزمة الغذاء في العالم (**www.fao.org**)

المبحث الثاني

تحديد المصطلح وتعريفه

بفضل انتشار الوعي العالمي لآثار خطورة **المشكلة الغذائية**، ظهرت عدة تعاريف ومصطلحات فنية، أكثرها رواجًا: **الأزمة الغذائية**، **الفجوة الغذائية**، **الأمن الغذائي** (La sécurité alimentaire)، **الاكتفاء الغذائي**، **المخزون الغذائي الاستراتيجي**، وغيرها من التعاريف المتداولة إلا أن العلماء[1] حددوا هذه الأزمة بحاجة الإنسان البالغ إلى متوسط من السعرات الحرارية لا يقل عن (٢٥٠٠ و ٦٥ غرامًا) من البروتينات يوميًا ليقوم جسمه بوظائفه العضلية والذهنية كاملة، وتزداد هذه الكمية حسب البيئة أو السن أو الجهد.

وبالتالي، فوفق هذا التعريف، فإن أي نقص في الحصول على هذه السعرات الحرارية يعرض الجسم للضعف أو المرض، فحاجة الإنسان لا تعتمد على الكمية فقط، بل على النوعية أيضًا وعلى أسلوب التغذية كذلك. فالشعوب الفقيرة تستهلك كميات كبيرة من الخبز والأرز والبطاطس ولكن ينقصها البروتين الحيواني، أما الشعوب الغنية فتستهلك غذاء متوازنًا يحتوي العناصر المطلوبة كافة، من نشويات ودهون وبروتين وفواكه وخضار.

وبلغ متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية في الدول الفقيرة نحو (٢٢٠٠غ) يوميًا، أما في البلاد الغنية فهو أكثر من (٣٤٥٠غ) يوميًا. ويبلغ نصيب الفرد من البروتين الحيواني يوميًا (٥٤غ) في الدول الغنية، مقابل (١٢غ)

---

[1] الوحدة، مرجع سبق ذكره، ١٩٩٢.

فقط في الدول الفقيرة، أما المتوسط المطلوب كحد أدنى للإنسان بشكل عام فهو (٢٦٦٥) سعرًا حراريًا، وهو ما يعطي للإنسان الطاقة والحيوية، وعلى النقيض من ذلك إذا كان الطعام الذي يتناوله الإنسان قليلا، من مواد دهنية وبروتينية ونشوية، دون السعر الحراري المطلوب، فإن الاهتمام سيكون بالغًا بالنسبة لإمداد الجسم بالطاقة الحرارية اللازمة له.

إن الاستهلاك الفردي السنوي للحبوب في البلدان النامية هو (٤٠٠) ليبرة[1] معظمها يستهلك مباشرة، مقابل (طن) في البلدان المتقدمة، حيث يستهلك الفرد نحو (١٥٠) ليبرة مباشرة، والباقي يستعمل في علف المواشي، ويستهلك بطريقة غير مباشرة عبر اللحوم، والحليب والبيض. وهذا التحول الهام في طبيعة الطلب أدى إلى زيادة في إنتاج اللحوم عالميا، فالزيادة في إنتاج اللحوم كانت (٣، ٨%) بين سنوات (١٩٦١م–١٩٦٣م) و (١٩٧٠م–١٩٧٢م). والجدول أدناه يوضح توزيع الزيادة في استهلاك اللحوم:

---

[1] ليبرة = ٥٠٠ غ.

الاستهلاك الفردي للحوم بالكيلوغرامات

	١٩٦١-١٩٦٥	١٩٧٠-١٩٧١
أمريكا الشمالية	٧٢	٨٢
أوروبا الغربية	٤١	٤٨
الاتحاد السوفييتي (سابقا)	٣٠	٣٦
أمريكا اللاتينية	٣٢	٣٠
الشرق الأوسط	١٠	١٠
إفريقيا	١٠	١٠
الشرق الأقصى	٠٣	٠٣

المصدر: أزمة الغذاء في الوطن العربي، مرجع سابق، نقلا عن ميهالجو ميساروفيك، ادوارد باستيل، استراتيجية للغد Stratégie pour demain, paris, sewil 1974.

إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هو التحول في الاستهلاك والسباق نحو البروتينات يخلق مشاكل جديدة أبرزها:[1]

- فقدان في الطاقة العائدة للاستهلاك غير المباشر للبروتينات النباتية، فإنتاج ليبرة من الطيور (دجاج مثلا) تتطلب ليبرتين من الحبوب، وإنتاج ليبرة من اللحوم يتطلب ست ليبرات ونصف من الحبوب،
- استحالة إحداث نظام تقني يجعل إنتاج أكثر من عجل للبقرة سنويا،
- ضآلة إمكانية زيادة المردود لإنتاج السوق،

[1] أزمة الغذاء في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره.

- الاكتشاف المفاجئ بأن المحيطات لا تحتوي احتياطات البروتينات إلى ما لا نهاية. فكثافة المجهود في صيد الأسماك انحسرت مؤخرا بسبب اختفاء بعض أصناف الأسماك.

ومما لاشك فيه أن نقص الغذاء في أي مجتمع هو مشكلة تكبر كلما كان العجز كبيرا على المستوى العام للمجتمع أو الدولة، وهذا العجز على أنواع: عجز في الإنتاج، أو عجز في القدرة الشرائية، أو عجز في الاثنين معا. فهناك بلدان لا تنتج غذاءها، أو جميعه ولكنها تملك القدرة المالية على شرائه، كما هو شأن دول الخليج العربي، وثمة بلدان تنتج غذاءها كليا أو جزئيا ولكن شرائح من المجتمع لا تستطيع الحصول عليه، وثمة بلدان عاجزة عن إنتاج غذائها وعاجزة عن شرائه من الخارج كبعض الدول الإفريقية والآسيوية حاليا.

ارتفاع أسعار القمح في السوق العالمية بنسبة ١٣٠% إلى ١٤٠% (FAO.ORG)

المبحث الثالث

تحقيق الاكتفاء الذاتي

بات مؤكدا أن كل دولة تقوم بشتى الطرق لتحقيق اكتفاء ذاتي غذائي، أي الوصول إلى تأمين الغذاء لمواطنيها، على الأقل في مستوى معين وإذا تعذر ذلك لصعوبة إنتاج كل دولة لجميع العناصر والمواد والسلع الغذائيـــة، وأيضـــا، لأن العالم يقوم على أساس التبادل، فيكفي أن تصل الدولة إلى وضعية تقوم علـــى التعادل بين قيمة ما تصدره وقيمة ما تستورده من سلع غذائية، بحيث لا ينبغي أن لا تشكل قيمة ما تستورده عبئا على قطاعات الاقتصاد الأخرى، وبالتـــالي، يختل التوازن، وما يستتبع ذلك من خلل على الموازنة برمتها.

في المقابل، قد تعجز دولة من الدول عن **تحقيق الاكتفاء الـــذاتي**، فإنهـــا لا محالة قد تسقط في أحضان **أزمة توفير الغذاء** من الخارج وتوفير الأموال اللازمة له. **فالأزمة الغذائية** هي عدم القدرة على توفير الاحتياجات الأساســـية مـــن الغذاء للمواطنين، وضمان الحد المطلوب منها بانتظام وتوزيعها على المـــواطنين بأسعار مناسبة وبكميات من شأنها أن تضمن قيام المواطنين بوظائفهم البدنيـــة والذهنية كاملة.

ولكي يتحقق الاكتفاء الغذائي أو الأمن الغذائي أن يتناسب الإنتـــاج مـــع عدد السكان وارتفاع عددهم من ناحية، ومع الطلب على الغذاء مـــن ناحيـــة

أخرى، ويختلّ الأمن الغذائي في الحالتين: عندما يزداد عدد السكان بمعـــدلات أعلى من الإنتاج، وعندما يزداد الطلب على الغذاء أكثر من نمو إنتاجه.[1]

ويتبين لنا جليًا، من خلال الإحصائيات المتوفرة والمعلومات في هذا الشـــأن أن البلدان النامية تنتج مواد غذائية أكثر مما تستطيع أن تستهلك، بينما البلـــدان النامية تواجه عجزًا في الغذاء يصعب عليها أن تتحمله. وهذا العجز ليس عائدًا لقصور في الإنتاج بل لزيادة في السكان بشكل لافت، ويعطينا الجدول أدنـــاه فكرة عن توزيع الإنتاج الفردي في العالم، وكمثال تنتج الولايـــات المتحـــدة (١١٣٨كلغ) من الحبوب بينما تستهلك حوالي (٨٢٦كلغ) لعلف المواشي.

[1] الوحدة، مرجع سبق ذكره.

الإنتاج الفردي العالمي للحبوب بالكيلوغرامات سنة ١٩٧١

أمريكا الشمالية[١]	١١٣٨ كلغ
أوروبا الغربية	٤١١ كلغ
اليابان[٢]	١٥١ كلغ
باقي البلدان النامية	٦٠٠ كلغ
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي (سابقًا)[٣]	٧٠٠ كلغ
أمريكا اللاتينية	٢٠٠ كلغ
إفريقيا الشمالية– الشرق الأوسط	٢٢٧ كلغ
إفريقيا	٢٠٦ كلغ
جنوب شرق آسيا	١٢٦ كلغ

المصدر: منظمة الزراعة والغذاء.

والجدير بالملاحظة، أن أزمة الغذاء في العالم بدأت تأخذ منحى حادًّا في النصف الثاني من القرن العشرين عندما بدأ تزايد السكان يقفز بمعدلات عالية

---

[١] الإنتاج الإجمالي (٢٦٣) بليون طن يصدر منها (٧٢) بليون طن، أي (٣١٢) كلغ للشخص.
والباقي إذن: ٣١٢– ١١٣٨= ٨٢٦ كلغ، تستعمل لعلف المواشي و نتاج اللحوم في هذه المنطقة (٣٢) كلغ للشخص.

[٢] يستورد اليابان (١٥٦) كلغ من الحبوب، واستهلاكه الإجمالي (٣٠١) كلغ.

[٣] الإنتاج الفردي في هذه المنطقة (٣٥) كلغ، أي دون الاستهلاك الطبيعي. الإنتاج الإجمالي للحبوب يستهلك مباشرة.

لافتة من جهة، وأخرى تطور المستوى المعيشي والصحي وأيضًا تحسين القـــدرة الشرائية، مما كانت له آثار ايجابية من جهة أخرى.

ففي الفترة بين سنتي (١٩٦٠م – ١٩٧٥م) ارتفع عدد سكان العالم مـــن (٣) بلايين نسمة إلى (٤) بلايين نسمة، أي بنسبة الثلث، ليرتفـــع لاحقًـــا ســـنة (١٩٨٧م) إلى خمسة بلايين نسمة، في حين لم يزد إنتاج الغذاء العالمي خلال تلك الفترة عن (٢، ٥%- ٣%).

وتقدر منظمة (الفاو) في أبحاثها على أن الطلب على الغذاء في بلدان العالم الثالث (Le tiers monde)، خاصة الفقيرة منها سيزداد عن (٣%) في المستقبل القريب، في حين أن إنتاج الغذاء لم يزد إلا بنسبة (٢، ٨%) في أحسن الحالات، أي أن تقديرات منظمة (الفاو) تؤكد على وجود (فجوة) غذائية بين الطلـــب والإنتاج، أو بين زيادة السكان والإنتاج في جميع بلدان العالم النامي باســـتثناء دول أمريكا اللاتينية.

أما في الدول الغنية فالعكس هو الذي يجري تمامًا، فالسكان يزيدون بمعدل منخفض (٠،٠ ٩%) في حين أن طاقة الإنتاج ترتفع بمعدلات عالية لا تقل عـــن (٢، ٥%) سنويًا، وفق إحصائيات منظمة (الفاو) (١٩٧٥م)، وبالتالي، أصـــبحنا أمام طرفين في معادلة الأزمة الغذائية، وهـــي **دول الـــوفرة** في الغـــذاء و**دول الندرة**، أي أن العالم أصبح مقسّم إلى قسمين: عالم الشمال وعـــالم الجنـــوب، فالأول يكتنز الغذاء وبما يفيض على حاجته، ويصدّر ويخزّن كميات هائلة منه، أما العالم النامي فيقع تحت رحمة التبعية والمرض والمجاعات لأنه ببساطة عـــاجز عن تأمين حاجياتها.

من ضحايا العولمة (FAO.ORG)

المطلب الأول

أطروحات الدول المتطورة

تقوم أطروحات الدول المتقدمة (Les pays développés) على أن أزمة الغذاء في العالم الثالث (Le tiers monde) هي نتيجة حتمية للخط البياني المتصاعد للسكان ومحدودية الموارد والمصادر البيئية للغذاء، أي أن أزمة الغذاء هي بفعل الزيادة المطردة في سكان الكوكب الأرضي وعجز البيئة عن إنتاج غذاء يفي بالحاجة لهذه الأفواه المتزايدة، لذلك سعت المنظمات الدولية لتكوين مخزون استراتيجي عالمي من الغذاء، ثابت ومخصص لنجدة الأماكن المنكوبة التي تعرف الجفاف أو الحروب أو الفقر أو الجوع بسبب الكوارث البيئية، أو الارتفاع المفاجئ في الأسعار، كما لجأت كل دولة على حدة لتكوين مخزون

استراتيجي وطني قارّ، خاصة التي تعرف حروبًا ساكنة ومتحركة أو تلك التي تواجه تحدّيات إقليمية أو دولية.

وترتكز أطروحات الدول المتقدمة (Les pays développés) المتشائمة على الاجتهادات (العلمية والإحصائية) التي كان قد نادى بها عدد من العلماء الغربيين أواخر القرن التاسع عشر، ولعل أبرز الذين بحثوا في مسألة التوازن بين الموارد الطبيعية والسكان، ورسموا صورة رمادية لمستقبل البشرية نتيجة تزايد السكان بمعدلات عالية، آنذاك، المفكر الانجليزي **روبرت مالتوس** (١٧٦٦م-١٨٣٤م) الذي يمكن اعتباره بكل المقاييس إمام المتشائمين. إذ تقوم نظريته على أن السكان يتزايدون بمتوالية هندسية، في حين أن موارد العيش تتزايد فقط بمتوالية عددية (حسابية). وأضاف أن العالم مقبل عادلاً أم آجلاً على أزمة حادة ومجاعة مخيفة، واضطرابات عنيفة تهدد البشرية، وأمن العالم.[1]

ولاتزال دول الغرب ترى أن الزيادة في طلب الغذاء يعود في الأساس إلى نمو السكان بطريقة مثيرة، ففي سنة (١٨٠٠م) كان عدد السكان المقدر على الأرض حوالي سبعمائة مليون شخص فارتفع إلى مليار وستمائة مليون في سنة (١٩٠٠م)، وإلى ثلاثة مليارات في سنة (١٩٦٠م)، وإلى ثلاثة مليارات وتسعمائة مليون في سنة (١٩٧٥م)، وستة مليارات وخمسمائة مليون سنة (٢٠٠٠م).

---

[1] محمد علي الفرا، مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي، سلسلة عالم الفكر ٢١، سنة ١٩٧٩، الكويت.

على أن الأكثر إثارة للجدل في منطق دول الغرب هو دأبها على التحـــذير من التكاثر السكاني في العالم النامي، وطالبت بإلحاح على تخفيضـــه ومـــن ثم تقليصه، وأكثر من ذلك اقتناعها المطلق اعتبار العامل الســـكاني وحـــده هـــو المسئول عن كوارث البيئة والمجاعة، وأمراض سوء التغذية، رافضةً تحفظات دول الجنوب الفقيرة. ومن المفارقات الغريبة أن مجتمعات الشمال التي ترفض الإنجاب الزائد وتهاجم مجتمعات الجنوب على زيادة الإنجاب، لاتألوا جهـــدًا لتعـــويض النقص لديها من المهاجرين من أبناء الجنوب والعمل على اجتذاب المزيد منهم.

وحاليًا، تعتمد أوروبا – وخاصة فرنسا بعد اعتلاء **ساركوزي** سدة الحكم فيها – بصفة مباشرة على المهاجرين الأجانب لا لتحـــافظ علـــى مســـتوياتها السكانية فحسب، ولكن لتمنع التناقض الحاد الذي تشهده. ففي ألمانيا (الغربية) يتناقض عدد المواليد بمقدار (٤٠٠) ألف سنويًا، وفي فرنسا (١٠٠) ألف، ويتوقع العلماء أنه في غضون نصف قرن من الآن (٢٠٤٠م) ستكون أوروبا أقـــل مـــن (٤%) من مجموع سكان العالم مقابل (١٢، ٩%) عام (١٩٥٠م).

ويتنبأ العلماء بمستقبل كئيب للاقتصاد ومستوى المعيشـــة نتيجـــة فقـــدان الخصوبة السكانية التي يعزون إليها الإبـــداع والتجـــدد العلمـــي والفكـــري والإنتاجي، ولذلك، ورغم استمرار مجتمعات الشمال في التمسك بنظرية الحـــد من الإنجاب نظريًا ومحليًا، فإنها تخطط منذ الآن لنوع جديد من التنافس – وربما

الصراع – وهو التسابق على اجتذاب فئات معينة من الأجانب دون غيرهـــم للمحافظة على مستوى سكاني يحفظ التوازن الاجتماعي والديمغرافي[1].

براون وساركوزي..المطالبة بنظام نقدي عالمي جديد

المطلب الثاني

أطروحات دول العالم الثالث

في مواجهة أطروحات الدول المتقدمة (Les pays développés) التي ترى أن النمو السكاني هو وحده الذي يتلع باستمرار النمو الاقتصادي، وبالتـــالي، عجز الدول النامية (Les pays en voie de développement) ومن بينها العالم

---

[1] الوحدة، مرجع سابق، نقلا عن (الأوروبيون جنس في طريقه إلى الاختفاء)، بحث مترجم عن الفرنسية، مُغفل المؤلف، مجلة الثقافة العالمية، العدد٩٠ ٣٨.

العربي عن التصدي لهذه القضية وأن كل تنمية زراعية تنهار أمـــام الانـــدفاع الديمغرافي في دول العالم الثالث (Le tiers monde).

أما أطروحات الدول النامية فترى أن أزمة الغذاء التي تكابدها ليست قدرًا وإنما بفعل غياب الحوار بين الشمال ممثلا بالدول المتطورة والجنوب ممثلا بالدول النامية من أجل إيجاد صيغ عملية من شأنها أن تنظم العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس جديدة تراعي تحقيق العدالة والتوازن بين طرفي المعادلـــة الشـــمال والجنوب.

فالدول المتقدمة (Les pays développés) لا تزال تسيطر على الأســـواق العالمية، وهي تبيع السلع الصناعية والغذائية عبر مســـلك احتكـــاري. أي أن فقدان التوازن في التجارة العالمية هو انعكاس لتفاعل موازين القوى بين البلدان التي تحرز فوائض، أي معظم البلدان الغربية، وبين البلدان التي تشكو من الفجوة الغذائية، أي معظم البلدان النامية، وبالتالي، قد تكون موازين القـــوى بمثابـــة وسائل ضغط على البلدان المحتاجة.

إضافة إلى ما تقدم أجرى باحثون غربيون مخلصون، وبدافع الإخاء الإنساني أبحاثًا تصب في صالح الدول النامية، وفيما يأتي بعض اتجاهاتها[1]:

- تبلغ مساحة الأراضي اليابسة في العالم (١٣، ٢) بليون هكتار نصـــفها قابل للزراعة، وأكثر من ربعها (٢٥، ٧%) مراع، وأقل من ربعها الباقي (٤، ٣%) أراضي قابلة للزراعة، إلا أن مساحة الأراضي المزروعة فعـــلاً

---

[1] الوحدة، مرجع سبق ذكره، نقلاً عن عيسى فاضل السعدي، التقييم الجغرافي لمشكلة الغذاء، وزارة الثقافة في العراق، سنة١٩٧٩.

أقل من نصف الأراضي القابلة للزراعة (٩٣، ٥%) فقـــط، وكمثـــال إفريقيا تعاني من المجاعات بشكل شبه دائم لم تستغل فعليًا من أراضيها الزراعية — التي تتميز بالخصوبة – سوى (١٦%) ولا تزال (٨٤%) تمثل احتياطًا هائلاً لإفريقيا والعالم،

- تقدر حاجات العالم راهنيًا بنحو (٢٠٠) مليون طن من البروتين كمادة رئيسية، في حين يبلغ العجز العالمي نحو (٢١) مليون طن سنويًا، أمـــا العلماء فيؤكدون أن في العالم ما يفوق حاجاته السنوية بكثير، وهـــو متوفر في الطبيعة على شكل مراعٍ أو مصادر إنتاج أخرى.

إلا أن الدول المتقدمة (Les pays développés) التي تملكه تســـتخدمه في تغذية الماشية والحيوانات الأليفة وترفض طرحه في الأسواق.

- يرى بعض العلماء أن كوكب الأرض يستطيع إطعـــام (٤٧) بليون نسمة بالمستويات الممتازة الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية، و (١٥٧) بليون نسمة بمستويات التغذية في اليابان، وهذه الأعداد لا يتوقع الوصول إليها قبل منتصف القرن الثاني والعشرين، أي بعد (١٢٥– ١٨٥) سنة من الآن، وهي فتـــرة محسوبة على أساس استمرار معدلات التزايد السكاني السنوي بمقدار (٢%).

ويرى باحثون آخرون أن الأراضي الزراعية الحالية لو أحســـن اســـتغلالها لأطعمت عشرة أضعاف عدد السكان العالمي الحالي.

- هناك افتراضات علمية تفيد أن من الممكن زيادة المساحة المنتجة على سطح الكرة الأرضية بمقدار عشرة أمثال المساحة القابلة للزراعة في وقتنا الحاضر (٦، ٥) بليون هكتار. ويمكن توفير الغذاء لـ(٣٦) بليون نسمة آخرين.
- تشير دراسات منظمة (الفاو) أنه بين (١٩٥٧م-١٩٧٧م) أمكن استصلاح (١٩٠) مليون هكتار بحيث صارت تزرع وتنتج.
- يرى علماء آخرون أبعد من ذلك، عندما قرروا أن الكوكب الذي نعيش عليه، يستوعب ويطعم ويكفي (١٣٢.٠٠٠) بليون نسمة. وقد يبدو للوهلة الأولى أن الرقم مفرط في الخيال. إلا أن من العلماء من رأى أن تحقيق ذلك، من خلال فرضيتهم العلمية، التي ترى أن الإنسان لم يكتشف ويستثمر من طاقة الكون والطبيعة التي يعيش فيها سوى (١%) رغم ثورة التكنولوجيا والمعلومات.

زيادة على هذه المؤشرات، نسي الاستعمار الأوروبي الذي ارتكب أبشع وأشنع الجرائم على صعيد تدمير موارد الغذاء ومصادر البيئة وأنماط الإنتاج التي كانت صالحة لإطعام الشعوب وسارت عليه الحياة لعشرات القرون. ولكن الغرب الذي لا يزال يفكر بخلفية استعمارية مستمر في هذه السياسة من خلال تقديم خدمات لدول العالم الثالث (Le tiers monde) في ظاهرها إنساني ولكن في مراميها البعيدة تستهدف الإضرار المتعمد باقتصاديات الشعوب الفقيرة وزيادة أزماتها الاجتماعية والغذائية.

ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة زاد الفقراء مائة مليون نسمة (الفرنسية– أرشيف)

لقد تعهد الغرب الاستعماري تدمير اقتصاديات و موارد الشعوب الفقيرة، وتعمّد القضاء على نظم غذائها التقليدية وأصنافها المحلية القائمة على المـــوارد المحلية، ونشر نظمًا غذائية جديدة وأصنافًا بديلة تعتمد كلية على موارده هـــو ونُظمه، وأبلغ مثال حي على ذلك ما رواه مسئول صومالي بارز حكاية بـــلاده مع المساعدات الأمريكية الغذائية فقال[1]: **إن بلادنا كانت وما تزال تنتج مـــا يكفينا ويفيض عن حاجاتنا، إلا أن أمريكا كانـــت تصـــمم علـــى تحويـــل اقتصادياتنا باتجاهات أخرى، وكانت تصر علينا لزرع البطاطس بدلاً مـــن الذرة وهي عماد الغذاء الصومالي، وعندما كنا نصر على زراعة الذرة كانت**

---

[1] الوحدة، مرجع سبق ذكره، نقلا عن صالح محمد على مسئول العلاقات الخارجية في الحزب الاشتراكي الصومال، مقابلة أجراها محمد خليفة، نشرت في الشراع، العدد ١٤/٠١/١٩٩١.

تتقدم بسخاء لتعطينا كل ما نحتاجه منها مجانًا لكي لايجد الفلاح عندنا حاجة للكد والعمل ليحصل على الذرة، وكانت تغرق أسواقنا في موسم الـــزرع والبذر بكميات وافرة منها بأسعار أقل بكثير من كلفة الإنتاج للفلاح لكي يدع هذا أرضه بوراً.

تمامًا مثلما حدث عندنا في الجزائر، عندما قضى الاستعمار الفرنسي علـــى زراعة القمح التي كانت غلتها تطعم فرنسا وأوروبا وحوّلها إلى مزرعة للكروم لسد حاجات مصانع النبيذ في فرنسا. وأيضًا حوّل مصر إلى مزرعة للقطن لتلبية حاجات مصانع النسيج في بريطانيا..وهكذا.

المبحث الرابع

الأزمة الغذائية العالمية

قدّم البنك الدولي من واشنطن أرقاماً مخيفة عن وضع الغذاء في العالم، من ذلك أن (٢) مليار من سكان المعمورة معنيون بالفقر في المستقبل المتطور وأن (١٠٠) مليون منهم مهددون بالمجاعة في المدى القصير. خاصة إذا علمنا أن كل المؤشرات تؤكد على استمرار الأزمة الغذائية حتى سنة (٢٠٢٥م).

وقد استنفرت أزمة الغذاء العالمية، بعد الارتفاع الجنوني في أسعار خمس مواد رئيسية هي: القمح، الأرز، الذرة، الألبان والزيوت. وبلغت الزيادة في الأسعار سنة (٢٠٠٧م) وحده (٤٠%) حسب آخر تقرير لمنظمة الزراعة والأغذية الدولية (الفاو)، وانتقل سعر الطن من القمح من (٤٠٠) دولار في سنة (٢٠٠٥م) إلى (٧٠٠) دولار سنة (٢٠٠٧م). وفي سنة (٢٠٠٨م) ارتفعت أسعار القمح بنسبة (١٣٠%)، الذرة (٣١%)، الصويا (٨٧%)، الأرز (٧٤%)، مع ارتفاع أسعار اللحوم والدجاج والبيض ومشتقات الحليب، وحتى يوليو سنة (٢٠٠٨م) ارتفعت أسعار القمح وحده بنسبة (١٨١%).[1] وكان اجتماع **بيرن** الدولي، الذي جمع الأمم المتحدة ووكالاتها الـ (٢٧) مع البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، في سنة (٢٠٠٨م) قد شكل (خلية أزمة) بإشراف الأمين العام **بان كي مون** لمواجهة الانعكاسات المحتملة والحلول المستعجلة. واعتبر رؤساء

---

[1] www.daralhayat.net-action-print.php2008-7-26

وكالات الأمم المتحدة أن الزيادة الكبيرة في أسعار الغذاء العالمية تحولت تحـــديًا لا سابق له، وأصبحت تمثل أزمة بالنسبة إلى أكثر المحتاجين في العالم.

مؤتمر الدوحة..قلق من الأزمة المالية (الجزيرة. نت)

وقد دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى توفير المبلغ الإضافي الذي يحتاج إليه برنامج الغذاء العالمي بالكامل ويبلغ (٧٥٥) بليون دولار للمعونـــات العاجلـــة، ولتأمين الغذاء للأعداد المتزايدة من الجياع في العالم. وقد أطلق برنامج الغـــذاء العالمي على أزمة الغـــذاء الـــتي تضـــرب العـــالم في أربـــع أصـــقاع الأرض بـــ"**التسونامي الصامت أو الهادئ**".

وكانت نُذُر الأزمة قد أخذت شكل احتجاجـــات وانفجـــارات صـــغيرة وأعمال شغب وعنف دموية، في الكاميرون أدت إلى مقتل (٤٠) شخصًـــا، وفي

هاييتي ستة أشخاص وأطاحت برئيس الوزراء، وتظاهرات في مصر والمغرب وتونس واليمن وموريتانيا والموزمبيق والسنغال وأوزبكستان وبوليفيا والمكسيك وإندونيسيا.[1]

ولمواجهة أزمة الغذاء العالمية انعقد في روما، بيوليو سنة (٢٠٠٨م) مؤتمر حضره ثلاثة آلاف مشارك، و(٤٣) رئيس دولة وممثلون عن (١٥١) دولة. كما عقدت في مدينة **توباكو** اليابانية بين (٧) و (٩) جويلية سنة (٢٠٠٨م) قمة ضمت رؤساء دول وحكومات الدول الصناعية الثماني الكبرى، إضافة إلى سبعة قادة أفارقة حيث تم فيه بحث موضوع **مساعدات التنمية الإفريقية** في ظل ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية. كما كانت أزمة الغذاء المسألة الرئيسة في قمة إندونيسيا للدول النامية والمنظمات غير الحكومية المهتمة بها.

والجدير بالملاحظة، أن الاقتصاد العالمي قد عرف تحسنًا في أدائه خلال سنة (٢٠٠٦م)، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي العالمي (٥.٤%) مقابل (٤.٩%) في سنة (٢٠٠٥م). وقد ساهم هذا النمو إلى زيادة معدلات النمو في **الدول المتقدمة** (Les pays développés) من (٢.٥%) سنة (٢٠٠٥م) إلى (٣.١%) سنة (٢٠٠٦م)، وضمن **الدول المتقدمة الأخرى** ارتفع معدل النمو في **الدول الآسيوية** حديثة التصنيع من (٤.٧%) سنة (٢٠٠٥م) إلى (٥.٣%) سنة (٢٠٠٦م). وكذلك الارتفاع في معدلات النمو في الدول النامية (Les pays en voie de développement) **واقتصادات السوق الناشئة** الأخرى من (٧.٤%) إلى

---

[1] الحرية (مجلة فلسطينية)، العدد ١١٨٧(٢٢٦١)١٨- ٢٤/٥/٢٠٠٨.

(٧.٩%)، مع ملاحظة تباين أداء الدول والمجموعات النوعية داخل المجموعات الرئيسية المذكورة.

مظاهرة أمام المقر الرئيس لبنك يو بي إس في زيورخ (الجزيرة . نت)

وارتفع معدل نمو دول **الشرق الأوسط** من (٥.٤%) سنة (٢٠٠٥م) إلى (٥.٧%) سنة (٢٠٠٦م)، واستمرت **الدول النامية الآسيوية** في تحقيق معدلات نمو عالية نسبيًا.

أما بالنسبة **لرابطة الدول المستقلة** فقد بلغ معدل نمو المجموعة (٧.٧%) في سنة (٢٠٠٦م). وفيما يتعلق بدول **وسط وشرق أوروبا** حققت المجموعة معدل نمو بلغ (٦%) سنة (٢٠٠٦م). وفي **الدول الإفريقية** بلغ معدل نمو المجموعة

(٥.٥%) سنة (٢٠٠٦م). وفيما يتعلق بدول **نصف الكرة الغربي** ارتفع معدل النمو إلى (٥.٥%) سنة (٢٠٠٦م).

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧م.

المطلب الأول

مقاربة الأسباب

أدت عدة عوامل إلى تفاقم أزمة الغذاء في العالم منها ما هو **ظرفي**، مثل موجات الجفاف والأوبئة، والتغيرات المناخية، ومنها ما هو **بنيوي** يرتبط بالعولمة (La mondialisation) الاقتصادية وما را فقها من تطورات واستحقاقات، إضافة إلى زيادة الاستهلاك والطلب على المواد الغذائية في بلدان ناهضة مثل الصين والهند والبرازيل، وغني عن البيان الزيادات السكانية

الانفجارية والتي لا تتماشى مع مستوى النمو وإنتاج الحاجات الغذائية في بلدان كثيرة، في ظل توزيع غير عادل للغذاء على المستوى المحلي.

أيضًا، من أهم أسباب أزمة الغذاء ارتفاع أسعار منتجات الطاقة والأسمدة، زيادة على حجم الطلب على الوقود الحيوي، خصوصًا في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، وانخفاض سعر صرف **الدولار الأمريكي** بالنسبة إلى **اليورو** والعملات الأخرى، والتقلبات المناخية نتيجة لظاهرة الاحتباس الحراري التي تؤدي إلى الجفاف والتصحر في مناطق وحدوث فيضانات وأعاصير في مناطق أخرى، وظهور أمراض جديدة بسبب تلوث البيئة، تؤدي كنتيجة حتمية إلى القضاء على المحاصيل الزراعية قبل نضجها، زد على ذلك انتشار المباني الفوضوية في الدول النامية (Les pays en voie de développement) سيما في الأراضي الخصبة.

وينوه الخبراء والمعنيون إلى التبعات المباشرة وغير المباشرة التي يخلقها ذلك كله عن الأرض عمومًا، وبخاصة في البلدان الفقيرة، التي تصبح عرضة للاضطرابات والحروب الأهلية. وترافق ذلك مع إنتاج الوقود الحيوي أو البيولوجي، والذي أخرج بدوره ملايين الفدادين الزراعية من إنتاج **الوقود الحيوي** (الايثانول) مثل الذرة- الذي بات نحو (٢٠%) إلى (٥٠%) من إنتاجها يحول إلى وقود حيوي- وفول الصويا وقصب السكر. ويستخدم هذا الوقود عوضًا عن البنزين لخفض الاعتماد على النفط والحد من تلوث البيئة.

إن التركيز على زراعة مادة **الوقود الحيوي** أدى إلى ضعف عمّال الزراعات الغذائية الأخرى وتقلصها، كما أن قطع أشجار الغابات الكثيفة في

كل من البرازيل وإندونيسيا وماليزيا لزيادة إنتاج الوقود الحيوي، أدى إلى تفاقم مشكلة التصحر، وأصبح العالم يفقد سنويًا بالكاد (٦٠٤) آلاف كيلومتر مربع من الأراضي الخصبة.

المطلب الثاني

مواجهة الأزمة عالميا

تداعى عدد من دول العالم إلى التضامن وتشكيل صناديق دعم لتخفيف وطأة ارتفاع الأسعار على شعوبها، وتفاديًا لموجات جوع واضطرابات جرى التحذير منها.

ففي إفريقيا اتفق وزراء مال ثماني دول افريقية على إنفاق (٥٠٠) مليون دولار في محاولة لخفض أسعار الأغذية، على أن يخفض نصفها لتكوين (صندوق طوارئ) لتقليص الأسعار، ويستثمر نصفها الآخر في (بنك التنمية) في غرب إفريقيا في السنوات الثلاث المقبلة – بعد سنة (٢٠٠٨م) – لدعم المشاريع الزراعية المحلية.

وفي أمريكا اللاتينية، تعهد زعماء أربع دول هي فنزويلا وبوليفيا ونيكاراغوا وكوبا، بتأسيس صندوق بقيمة (١٠٠) مليون دولار لإنتاج مزيد من المواد الغذائية، وأعلنوا العمل على دعم أسعار السلع الأساسية مثل الأرز والبقول والقمح.

ورصدت أفغانستان، التي تعدّ إحدى أفقر بلدان العالم (٥٠) مليـــون دولار لشراء مواد غذائية من الدول المجاورة، نتيجة تضررها بشدة من ارتفاع أســـعار الغذاء، حيث شهدت تظاهرات احتجاجية كما سبقت الإشارة إليه.

وكان البنك الدولي قد خصص مجموع قروض موجهة للزراعـــة في العـــام المقبل إلى (٦) بلايين دولار، وبالتالي، مضاعفة المبـــالغ المخصصـــة لإفريقيـــا وأمريكا الجنوبية، إضافة إلى تقديم أكثر من بليون دولار لمشروعات جديدة في جنوب آسيا، ومضاعفة القروض الموجهة للحماية الاجتماعية والتغذية لتصـــل إلى (٨٠٠) بليون دولار.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية
2005 و 2006

(نسبة مئوية)

الدول	معدل نمو الناتج المحلي بالعملات الوطنية				معدل نمو الناتج المحلي بالدولار	
	بالأسعار الثابتة		بالاسعار الجارية		بالأسعار الجارية	
	2005	2006	2005	2006	2005	2006
الأردن	7.2	6.4	11.5	12.2	11.5	12.2
الإمارات	8.2	10.2	25.6	23.4	25.6	23.4
البحرين	7.9	6.5	19.8	17.6	19.8	17.6
تونس	4.0	5.2	7.2	8.7	1.0-	8.5
الجزائر	5.4	5.1	22.9	12.1	20.8	13.2
جيبوتي	3.2	3.2	6.8	7.2	6.8	7.2
السعودية	6.1	4.3	26.0	10.6	26.0	10.6
السودان	8.0	9.6	17.6	18.0	24.7	32.4
سورية	4.5	5.0	18.0	22.5	14.2	22.2
العراق	1.5	2.5	34.9	26.0	34.9	26.0
عُمان	5.8	6.6	24.6	15.6	24.6	15.6
قطر	6.1	7.1	33.8	24.2	33.8	24.2
الكويت	10.0	8.0	39.7	20.8	41.0	21.6
لبنان	1.0	0.0	1.3	5.6	1.3	5.6
ليبيا	5.6	8.1	35.0	24.4	34.0	24.4
مصر	4.5	6.8	11.0	14.7	13.9	19.9
المغرب	2.4	8.1	4.5	10.9	4.5	11.8
موريتانيا	5.8	11.9	24.4	47.7	24.3	46.0
اليمن	4.6	3.3	25.1	22.9	24.3	22.9

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧م.